المحاضرة الحادية عشر

العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية

مقدمة:

- ذكرنا سابقا ان عالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية يستطيع ان يوسع من نطاق تحليله لهذه الظواهر ويتناولها في ضوء ظروف وعوامل اشمل غير الاسرة والطبقة والقيم والمعايير الثقافية ، هي ظروف اخري يعيشها المجتمع ككل ونعني ظروف التخلف او التنمية في هذا المجتمع .
- خاصة وان قضية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانه بارزة بين مجموعة القضايا التي تحظي بالاهتمام العالمي والتي تطرح مشكلات وتحديات عالمية في الحاضر والمستقبل
- ولم يكن الاهتمام بهذه القضية اهتماما حديثاً ، وانما اصبحت واحدة من القضايا التي يعني بها العالم خلال عشرات السنوات الماضية .
- بل وقد اصبحت العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية في الاونه الحاضرة اكثر وضوحاً ، ولذلك كان تجاهلها في معالجة قضايا السكان يعبر عن قلة الدراية والادراك ونقص الوعي ، وضحالة الفهم .
- ولذلك سنركز اليوم طلابي الاعزاء علي عرض هذه التصورات المتاحة حول العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية
- مع الاشارة الي العلاقة المتداخلة بين ظواهر بناء السكان وعمليات التنمية الاجتماعية ثم الي العلاقة المتشابكة والمعقدة بين ظواهر تغير السكان وعمليات التنمية .
- وهذا يستدعي مننا ان نعرف في هذا الفصل تصور العلاقة المتبادلة والممكنة بين السكان والتنمية والاسباب التي ادت الي الاهتمام بقضية العلاقات هذه بين الباحثين علي الصعيد العالمي ونوضح المفهومات التي استعانو بها في التعبير عن هذه العلاقات والمتغيرات .

اولاً : عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية : -

هناك مجموعة كبيرة من العوامل والاسباب التي تضافت معا وادت الي اثارة الاهتمام بين الباحثين بدراسة العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية من اهمها :

1- نمو سكان العالم :

كشفت الاتجاهات الديموجرافية عن زيادة غير مسبوقة في نمو سكان العالم ، اذ بلغت عملية النمو بعيد المدي لسكان العالم في اثناء هذه السنوات ذروتها ، ولم يحدث ان تزايد السكان من قبل علي هذا النحو وبالسرعة نفسها ومن هنا اجمع الباحثون علي انه لايمكن الابقاء علي المستويات الحالية لنمو السكان علي هذا النحو بالتحديد او حتي خلال فترة تتجاوز القرن او القرنين ولو

فرضنا لاسباب توضيحية انه لايمكن انقاص المستويات الحالية لنمو السكان باستمرار ، فان حجم السكان قد يصل خلال فترة وجيزة الي ضعف حجمه الحالي ، وهنا قد يوافق معظم الباحثين علي انه حتي النمو التكنولوجي والعلمي المصاحب لنمو السكان لا يحتمل ان يكون قادر علي ان يوفر لهؤلاء السكان مستويات المعيشة التي تعتمد علي الاستهلاك العالمي للطاقة ، وغيرها من الموارد الاخري التي تميز البلاد الصناعية اليوم .

ومن هنا ظهرت المعضلة وبدات قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين ، وذهب البعض الي انه مع التحديث وتحسين ظروف المعيشة التي تعد بمثابه جانبا من جوانب عملية التنمية قد يتوقع حدوث انخفاض في معدل المواليد ، وذلك استنادا الي الشواهد التاريخية التي تؤكد انه كلما تقدم التحديث فان السكان يمرون بتطور ديموجرافي ينقص من معدلات النمو السكاني بشكل واضح .

ولكن قد لا تكون التنمية قادرة علي تحقيق هذا المستوي العالمي ومن ناحية اخري نجد ان البعض الاخر ينظر الي النمو السكاني علي انه علامة بارزة علي الصحة الاجتماعية والرفاهية وعلي انه مصدر لقوة الاسرة والقبيلة ، بل والدولة ككل ، ولما كان النمو السكاني المستمر يحتمل ان يعمل علي ظهور مجموعات متباينة من الضغوط التي كانت لها نتائجها في اوقات متباينة من هذا التاريخ ، ومع هذا فقد صاحب عملية التنمية في مراحلها المبكرة زيادة في سرعة نمو السكان .

وذلك لان تحسين مستويات المعيشة مثل زيادة مواد الغذاء ، وظروف التغذية وتقدم المعرفة والتكنولوجيا المطبقة في مجالات الصحة العامة والطب تعد مسئولة لدرجة كبيرة عن التعجيل بعملية نمو السكان ، من خلال الانخفاض السريع في معدلات الوفيات ولهذا زادت معدلات نمو السكان في هذه البلاد عندما اضطلعت بعملية التنمية في بداية القرن الثامن عشر ، ونجد ان زيادة نمو السكان من خلال انخفاض معدلات الوفيات وثبات معدلات المواليد ، يمثل فقط احد الجوانب في عملية التحول الديوجرافي الاشمل ، ذلك لان مجموعة اخري من المؤثرات التي ترتبط بعملية التحديث ، مثل زيادة معدلات التعليم وارتفاع مكانه المراة والتغيرات في وظائف الاسرة وادوار اعضائها تؤدي بدورها الي خفض معدل الخصوبة .

2- التحول الديموجرافي في الدول النامية :

لم تكن المخاوف المترتبة علي التحول الديموجرافي في الدول النامية راجعة الي سرعة النمو السكاني في هذه البلاد في حد ذاته والتي كانت سرعة متوقعة وانما كانت راجعة الي مقدار هذه الزيادة .

الامر الذي قد ترتب عليه مشكلات خطيرة ، خاصة وان دخول البلاد النامية مرحلة الانخفاض السريع في معدلات الوفيات منذ العقدين الماضيين كان وراء هذه الزيادة في سكانها وهو المصدر الرئيسي الذي اثار الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية ذلك لانه قد لا يوافق احد علي الطريقة المعقولة لانقاص معدلات نمو السكان تكون من خلال زيادة معدلات الوفيات .

كما انه لا يمكن ان تكون معدلات الخصوبة المنخفضة فقط هي الطريقة المناسبة لخفض معدلات نمو السكان .

وانما يعد نمط الخصوبة المنخفض الي جانب نمط الوفيات المنخفض هو النمط الوحيد الذي يمكن قبوله كشرط جوهري وعنصر اساسي في تحقيق الرفاهية الانسانية لكل من الفرد والمجتمع .

3- تزايد المشكلات السكانية وتنوعها :

بالرغم من ان الاهتمام بمشكلات السكان قد بدأ بالقلق من الخصوبة العالمية ومعدل النمو المتزايد للسكان ، واخذت المناقشات الجادة التي تلت ما نشره (توماس مالتس)في مقالة حول مبدأ السكان يثير المزيد من الاهتمام والاستجابات وخاصة تلك التي اخذت تبادر بالدفاع عن تنظيم الاسرة ، وما لبث هذا الاهتمام العالمي ان اتسع ليشمل جوانب اخري من المشكلات السكانية وبخاصة معدل الوفيات المتباينة ، ونسبة الاصابه بالمرض ومشكلات توزيع السكان ، بما في ذلك التوزيع العالمي والاقليمي والريفي والحضري ، ثم مشكلات نوعية السكان ، ومشكلات فئات سكانية محددة مثل كبار السن والشباب ، والنساء .

4- الهوه الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية :

تؤكد الوثائق والاحصائيات ان معدلات النمو السكاني الحالية في البلاد المتقدمة معدلات منخفضة بالمقارنه بغيرها ، ولقد اصبح واضحا ان البلاد ذات المعدلات المنخفضة في نموها السكاني قد حققت معدلات تنمية اكثر سرعة وفعالية .

وتجد البلاد النامية بالطبع نفسها الان في ظروف مغايرة في جوانب كثيرة اخري عن ظروف البلاد المتقدمة سواء حاليا او حتي في بداية المرحلة التي اخذت فيها تسير في طريق التصنيع .

كما ان النمو السكاني يرتبط بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الصحة والتعليم والاسكان وغيرها ، وهي احتياجات جوهرية خاصة في البلاد النامية .

كما يتوقف الحفاظ علي المستويات المناسبة للمعيشة وتحقيق هذه الاحتياجات الاجتماعية علي زيادة جملة الناتج القومي وانتاج السلع والخدمات بنفس سرعة النمو السكاني مع اخذ تكوين السكان وتوزيعهم في الاعتبار .

واخذ المجتمع الدولي يركز اهتمامه وعلي نحو متزايد بالجهود التي تعجل بالتنمية ، وعلي حفز وتوصيل التعاون الدولي ، وعلي محاولات تخفيف التباين بين البلاد المتقدمة والمتخلفة او النامية ومحاولة التفكير في حلول لتقليل الهوه بينها وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية .

5- الاختلاف في الراي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية :

علي الرغم من ان مسالة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات الديموجرافية والتغير الاجتماعي والاقتصادي او بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين واصبحت موضع نقاشهم منذ فترة طويلة ، الا انهم لا يزالون يختلفون في الراي حول هذه المسألة ولعل هذا مرجعه الي تعقد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية بين بلاد العالم .

وبرغم انه ليس هناك اتفاق كامل علي كل نتائج النمو السكاني وانعكاساته علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبرغم توفر القدر الكبير من البحث في هذا الصدد الا انه امكن حصر المجموعة الكبيرة من وجهات النظر وتصنيفها الي مجموعتين من

المواقف المتعارضة اولها ذلك الراي القائل بان معدلات النمو السكاني العالمية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويصعب التغلب عليها ، وذلك من خلال ما تثيره من تاثير غير متوافق علي توافر وتعبئة الموارد التي تحتاجها عمليات التنمية .

ثم هناك الرأي الاخر :

القائل انه مع سياسات اقتصادية اجتماعية معينة ، يمكن ان يكون للعدد الكبير من السكان فائدته او علي الاقل يمثل عقبة امام التنمية ، ولم يمنع هذا الخلاف في الراي ظهور موقف وسط يأخذ به اولئك الذين يعترفون بالوسائل الممكنه المترتبه علي النمو السكاني والذين يرون في المعدلات العالية للزيادة السكانية عقبة خطيرة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا : مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية :

كان من الطبيعي ان يبلور الباحثون في اهتمامهم بمسالة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية مجموعه من المفهومات التي تعينهم علي تصور هذه العلاقات ولعل اهم هذه المفهومات السكان من ناحية والتنمية من ناحية اخري .

1- مفهوم السكان :

وكان مفهوم السكان يستخدم بمعني اكثر شمولا واتساعا لانهم لم يقصروه علي جوانب محددة من السكان وبخاصة الخصوبة العالية ومعدلات النمو ، وانما اضافو له جوانب اخري كثيرة ، مثل الوفيات والاختلاف في معدلاتها والصحة ، فضلا عن جوانب تكوين السكان بما في ذلك التكوين العمري ودرجة التجانس وعدم التجانس في السكان .

كما يدخل ضمن توزيع السكان ، عمليات الهجرة الدولية والداخلية بما في ذلك خصائص المهاجرين ونتائج الهجرة علي الموطن الاصلي وعلي المناطق التي يقصدونها في هجرتهم .

وهناك ايضا نوعية السكان كمحصلة لكل الموروثات الاجتماعية والتكوينية واثر عمليات التنشئة الاجتماعية وعوامل التعليم واكتساب المهارات خاصة في نوعية السكان ويضم هذا التصور للسكان بالضرورة موضوعا اوسع يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكوين راس المال البشري ، وبالاضافة الي جانب اخر جوهري في السكان في القوة العاملة والمشاركة الفارقة للعناصر المتباينة من السكان وبخاصة مشاركة النساء .

ولقد حرص الباحثون علي استخدام هذا التصور الاوسع للسكان لانهم وجدوا ان كل واحد من جوانب السكان السابق يرتبط بالتنمية سواء كعامل معوق او معجل لها .

2- مفهوم التنمية :

اذا حاولنا ان نوضح ما الذي كان يقصده الباحثون بمفهوم التنمية عند دراستهم لمسالة العلاقة بين السكان والتنمية . فالملاحظ انه قد طرأ تطور علي استخدامهم لهذا المفهوم ، ذلك لانه كان هناك ميل مبكر بين هؤلاء الباحثين وكذلك بين رجال الادارة الحكومية ، بما فيهم المخططون الي استخدام بعض المؤشرات التي يمكن بها الدلالة علي فكر التنمية ، فكانو

يستخدمون اجمالي الناتج القومي او اجمالي الانتاج الوطني او حتي كانو يستخدمون بعض مقاييس الدخل لكل فرد ، وكانت فكرتهم عن التنمية انها مجرد تنمية اقتصادية ولكن سرعان ما ادرك الباحثون وتزايد الاعتراف بينهم ، بان مثل هذه المؤشرات ليست الا مؤشرات مبسطة بل حتي مضللة في تصور فكرة التنمية .

التنمية تنطوي علي الجانب الاوسع لهذه الكلمة والحقيقة ان التنمية تشتمل بالضرورة علي جوانب المجتمع وثقافته ، ولقد استجاب الباحثون وغيرهم من هيئات محلية وعالمية لهذا التغير في تصور مفهوم التنمية ، وتخطو بهذا ما وراء اجمالي النتاج القومي لكل فرد واجروا قياسات اكثر دلالة وقيمة ، واسهم معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية في هذا الجهد ، وقدم قائمة من ثمانية عشر مؤشر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنائية .

ثالثاً : قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية :

ولقد ترتب علي الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية ظهور عدد من القضايا الافتراضية والعامة التي تفيد في مجال فهم وتفسير هذه العلاقات بين السكان والتنمية .

ولكن هذا لم يقف حائلا دون التوصل الي تصنيف يرتب هذه المجموعة الكبيرة والمتباينة وينظمها في مجموعات :

الاولي : مجموعة القضايا التي تركز علي اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية .

والثاني : مجموعة القضايا التي تركز علي اثر الاتجاهات السكانية علي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية :

ترتبط هذه القضايا بنظرية التحول الديموجرافي التي تفترض ان هناك ثلاثة انماط سكانية اساسية يمر بها كل مجتمع هما الخصوبه والوفيات العالية ، والخصوبة العالية ثم نمط الوفيات المنخفضة والخصوبة المنخفضة وان كل نمط منه يتوقف علي مستوي معين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد وانه في ضوء الشواهد التاريخية للمجتمعات المتقدمة في الغرب وقد ثبت صحة الافتراضات وكذلك من المتوقع حدوث عمليات مماثلة بالنسبة للسكان والتنمية في البلاد النامية .

(أ) اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية في البلاد المتقدمة :

تشير السجلات التاريخية المتوافرة عن بلاد اوروبا الغربية الي ان معدل المواليد والوفيات في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن العشرين ، ولقد اسهم تناقص الغلة المستمر ونقص الغذاء وانتشار الاوبئة والحروب ، والصراعات الداخلية ، باعتبارها مؤشرات علي ظروف التنمية في هذه البلاد في وجود هذا الاتجاه الديموجرافي ونمط الخصوبة والوفيات المرتفعان .

ثم حدث انخفاض تدريجي في معدل الوفيات ولم يطرأ علي الخصوبة اي انخفاض لبعض الوقت وحتي حدث انخفاض في الخصوبة فانه لم يكن بقدر مساو لذلك الذي حدث في معدل الوفيات .

ومع مرور الوقت حدث انخفاض في الخصوبة ، حيث بدأت معدلات المواليد في الهبوط وكانت معدلات النمو في البداية ثابتة ، ثم اخذت في الانخفاض بعد ذلك وهذا يعني اكتمال دائرة التحول الديموجرافي والوصول الي مستويات للخصوبة والوفيات المنخفضة والتي اصبحت تميز المجتمع الحديث .

ولقد حدث التغير في الاتجاهات السكانية كمحصلة لعملية التحديث المبكرة وبدأ عملية التصنيع وظهور نموذج جديد للاسرة الصغيرة وانتشار نمط الزواج الاوروبي من خلال تاخير سن الزواج .

وتؤكد الشواهد التاريخية انه كانت هناك علاقة وثيقة ولا تزال بين التغير الديموجرافي وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال عملية التحديث ، كما تؤكد الخبرة التاريخية ان العلاقات بين التغير الديموجرافي وبين عمليات التنمية الزراعية كانت دائما علاقة وثيقة .

فلقد تميز تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسمات دائمة ومحددة ادت الي حدوث التحول الديموجرافي ، وبين اكثرها اهمية تيار الاختراعات والابتكارات التي ادت الي حدوث ثورة في العمليات الانتاجية ، ثم الزيادة المصاحبة في التعليم وتقدم المعرفة الطبية وتطبيقاتها والتحسينات في مجال التطعيم واجراءات الصحة العامة وظروف العمل الافضل والقدرة المتزايدة علي تخزين ونقل الغذاء ، وغيرها من السلع والزيادة في دخل الاسرة وما ترتب عليه من انخفاض في معدل الوفيات وبخاصة حديثي الولادة .

(ب) اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية في البلاد النامية :

والمتوقع طبقا لنظرية التحول الديموجرافي ان تحدث في البلاد النامية مراحل وانماط سكانية مماثلة لتلك التي وقعت في البلاد المتقدمة .

فلقد بدأت البلاد النامية تمر بزيادة سريعة في سكانها خلال السنوات التي تلت الحرب ، وذلك من خلال الانخفاض المنحدر للوفيات وبقاء الخصوبة ثابته دون تغير .

وتعد المعدلات الحالية لنمو السكان في البلاد النامية اعلي بكثير من مثيلاتها التي لوحظت في البلاد المتقدمة وعندما كان نمو السكان في هذه البلاد سريعاً ومتعجلاً .

وتؤكد النتائج ان ما توقعته نظرية التحول الديموجرافي بالنسبة للانماط السكانية لم يكن اولا مماثلا لما حدث في البلاد المتقدمة ، وثانيا : لم يسير حسب المراحل التي تصورتها النظرية وذلك لان معدلات النمو السكاني في البلاد النامية كانت اعلي بكثير من مثيلاتها في البلاد المتقدمة .

كما ان انخفاض معدل الوفيات في البلاد النامية كان مندفعا عن نظيره في البلاد المتقدمة ، هذا فضلا عن دائرة التحول الديموجرافي في البلاد النامية لم تكتمل ، ذلك لانه كانت هناك انماط مرتفعة للخصوبة والوفيات في البداية تلاها انخفاض في الوفيات وثبات او تغير طفيف في المواليد ولم تصل بعد البلاد النامية الي مستويات الخصوبه والوفيات المنخفضة حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديموجرافي ، الامر الذي يفسر جانباً من الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية ، اما الجانب الثاني لهذه

الهوة فيمكن ان ندلل عليه من خلال مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في هذه البلاد وكانت مسئولة عن التحولات الديموجرافية السابقة ، فمن ناحية قد اسهمت التحسينات في ظروف الحياه العامه في خفض معدلات الوفيات .

كما اصبح فائض الغذاء اكثر انتظاما وتأكيداً وقل حدوث المجاعات عما كان معتاد وانخفضت الوفيات كذلك من خلال النجاح الملحوظ في الحد من الامراض الوبائية بواسطة اجراءات الصحة العامة والتطعيم الاجباري والتحسن في رعاية الامومة والطفولة .

2- اثر الاتجاهات السكانية علي برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

والواقع ان مجموعه القضايا التي تركز علي اثر الاتجاهات السكانية علي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تنطلق من تصوريسلم بالدور المزدوج للانسان باعتباره عاملاً اساسياً وهدفاً نهائياً للتغير الاجتماعي والاقتصادي .

السكان يؤثرون اساساً من خلال هذا الدور المزدوج باعتبارهم منتجين وثانياً باعتبارهم مستهلكين ويؤثرون في العوامل الاجتماعية والاقتصادية .

انقسم العلماء والباحثون ازاء هذا التصور الي مجموعتين

الاولي : تأخذ بالرأي القائل بان الاتجاهات السكانية وبخاصة معدلات المواليد والنمو المتزايد للسكان سوق يسهم في تدهور او تجميد التنمية الاجتماعية والاقتصادية او قد تعوق التحول الديموجرافي الاجتماعي ن وكانت هذه المجموعه الاولي من الباحثين تنطلق في هذا الصدد من الفكر التقليدي المتعلق بالسكان والذي كان كان يعني لدرجة كبيرة بحجم السكان في علاقاتها بما يعرف باسم الموارد .

وتأخذ المجموعة الثانية بارأي القائل :

ان كل مستوي عال للتنمية الاجتماعية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية) يتطلب حجماً اكبر من السكان وان الشواهد التاريخية تؤكد لنا ان الحجم العددي الصغير ونقص الكثافة السكانية قد اسهمت في اعاقة التقدم طالما ان الانسال السكاني يعتبر بمثابه مطلب جوهري لوجود المجتمع ومن ثك يعتبرايضاً اساساً في تنميته وكان اصحاب هذا الرأي لا يؤكدون علي الطبيعه في ذاتها وانما انصب تأكيدهم علي الجهود الانسانية في توفير الموارد من خلال وسيلتين اساسيتين : اذ تجعل التكنولوجيا بمعناها الواسع من الممكن الاستفادة من البيئة الطبيعية ، وبهذه الطريقه تسهم التحسينات التكنولوجية فعلاً في وجود الموارد الاقتصادية .

كما ان هناك وسيلة اخري لتوفير الموارد وذلك من خلال توفير راس المال الطبيعي وتنمية الموارد البشرية ذاتها .

كما ان التنمية التكنولوجية كمحرك اول للتغير الاقتصادي تتطلب بحوث وتجارب تحتاج الي راس المال البشري المدرب .

وهكذا يؤثر التحول من النظر الي الموارد باعتبارها احد هبات الطبيعه الي النظر اليها باعتبارها بمثابه تكوين راس مالي وبشري يؤثر في ادراك العلاقة بين السكان والتنمية ويزيده نضوجاً واكتمالاً .

كما يعتبر المبالغة في تقدير النتائج السلبية لحجم السكان بالنسبة للعمليات الاجتماعية والاقتصادي تثير الصخب بدون داع ، ذلك لان القضايا التي تدعو لصالح الحد من نمو السكان الي الحجم الاصغر للسكان ، ذات طبيعه ايكولوجية لانها تعتبر السكان مستغلين للموارد التي لا يمكن تعويضها ومفسدين للبيئة ، ومستغلين للتربة .

ولكن هذا القول يميل الي تجاهل الحقيقة التي مفاداها ان السكان هم ايضا حماة هذه التربه التي قامو باستثمارها من خلال ما بذلوه من جهد وعمل ، بطريقة تجعلهم مستثمرين وخلاقين للقيم الاقتصادية والمادية التي تزين حياتنا .

كما انهم يعدون بمثابة احد واهم العوامل الممكنة للتنمية في المستقبل ، والواقع انه كلما كان النسق كبير من حيث الحجم العددي ، كلما كانت الظروف افضل اما تنميته الاقتصادية لانه يقلل من اعتماده علي المساعدات الخارجية من اجل التنمية

مناقشة :

من كل الاراء السابقة يستدعي هذا طلابي الاعزاء ان نقف ونفكر سويا

السكان اساس وجود المجتمع – اداة التنمية في المجتمع

لابد من تطوير فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية .

المحاضرة الثانية عشرة

تابع العلاقة بين السكان والتنمية

اولا : التحضر والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية :

تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصاية كلية في البلاد المتقدم والنامية .

ففي البلاد المتقدمة كان التحضر سابقا ومتساويا مع التنمية الاقتصادية وكان السكان قد نزحو من المناطق الريفية النائية بتاثير الاجور المرتفعة والمرتبات والمستويات العليا في المعيشة التي اتاحتها الانتاجية الضخمة في المدن .

وبينما ظهرت المراكز الحضرية في البلاد النامية نتيجة لسيادة وتاثير قوة ختلفة تماما ، اذ تتميز البلاد النامية بوجود المدن الرئيسية والضخمة علي نحو غير متناسب ، والتي لا تشبة المدن الكبري في البلاد المتقدمة ، والتي لم تكن محصلة للتنمية الاقتصادية القومية مثل تلك التي تنتمي الي النظم الاقتصادية الضخمة ، وهذة المدن الرئيسية كانت تسمح بعلاقات متبادلة بين البلاد الام وبين المستعمر .

لا يزال الكثير من مثل هذه المدن في انتظار التنمية الاقتصادية لكي تكفل هذا الحجم من سكانها الحاليين وبهذا المعني وبدون مضامين معيارية قد يقال ان البلاد النامية تمر بحالة نمو حضري متزايد .

يعتبرالحجم الحالي للمدن الرئيسية في البلاد النامية وجزئيا نتاج لما ورثته من الاستعمار اكثر منه للتنمية الاقتصادية القومية .

فلقد كان العامل الثاني الذي ادي البلاد النامية الي ان تتخم بالسكان الحضريين ما كانت تعانيه المناطق الريفية من اضطرابات ، اكثر منه بحثا عن التقدم الاقتصادي ، وكان عدم توافر الامن راجع الي حملات الغزو وجهود التحرر خلال الحرب العالمية الثانية والي الاضطراب الداخلي من اجل تحقيق الوحده والوعي – تلك الاهداف التي كان يحول دونها عدم تجانس السكان والتمسك بالوضع التقليدي .

ولا يزال هناك عامل اخر له اهميته يكمن وراء حركة الهجرة من الريف الي الحضر في البلاد النامية ولم يظهر في البلاد المتقدمة ، يتمثل في الانخفاض السريع في معدل الوفيات ، فلقد ترتب علي انخفاض معدلات الوفيات نتيجة للتاثيرات الخارجية معدلات نمو عالية غير مسبوقة ثم تضخم سكاني لدرجة لم تعد الاراضي قادرة علي اعالتهم .بقدر ما كانت تميل الي دفعهم بعيدا نحو الاماكن الحضرية ويمكن النظر الي هذا النوع من الهجرة باعتباره تحولا او نقلا للفقر من المناطق الريفية الي المناطق الحضرية ، اكثر منه انتقالا نحو مستويات عليا في المعيشة .

كما ان العوامل المرتبطة بالحضرية تختلف في طبيعتها بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، فكذلك تختلف نتائج عملية التحضر في المجموعتين من البلاد ، فلقد احدث التحضر في البلاد المتقدمة تغيرات عميقة تتضح بشكل واضح في طريقة الحياه والتفاعل وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم وفي النظم الاجتماعية ، بما في ذلك الاسرة وفي ظهور البيروقراطية والنظام الاجتماعي .

ومن بين التغيرات الجوهرية التي احدثتها المعيشة الحضرية في البلاد المتقدمة ، تلك التي قد نشات عن الزيادة الضخمة في التفاعل الانساني الممكن .

تحول المجتمع المحلي الصغير الي مجتمع جماهيري يقوم علي الاتصالات الثانوية وعلاقات المنفعة والضبط الاجتماعي الرسمي والقانوني وحتي النظام الاجتماعي الاساسي ونقصد الاسرة ، قد مرت بتغيرات كبيرة في الواقع الحضري .

ومن بين التغيرات العميقة التي واكبت الحياه الحضرية في البلاد المتقدمة ، نذكر الادوار المتعيرة للزوج والزوجة والاباء والاطفال ، ومن بين المسائل ذات الاهمية المتزايدة للدور المتغير للمراة من وظائف الزوجة والام ومديرة المنزل .

وقد يقال ان التغير في دور المراة يتمثل في عملية التغير من كائن انثوي الي كائن انساني ، ، ومن الامور ذات الاهمية المتزايدة يمكن ان تذكر المشاركة المتزايدة للمراة في القوة العاملة ، بما في ذلك المراة التي لها ابناء او التي ليس لها ابناء .

وهذه المتغيرات وغيرها مما يصاحب التحضر كطريقة للحياه وهي تغيرات لم تكن واضحة اساسا وبنفس المستوي في المناطق الحضرية داخل الدول النامية وينحصر التفسير الرئيسي للمتغيرات الاساسية في حضر البلاد المتقدمة في تحقيق زيادة ضخمة في التفاعل الاجتماعي الممكن الذي زاد من حجم السكان وكثافتهم نتيجة لذلك ، وفي البلاد النامية وبرغم وجود احتمالات مماثلة ، الا انها لم تتحقق لانه برغم ان حجم السكان والكثافة متوافر في البلاد النامية الا ان التفاعل الاجتماعي عموما كان محصورا الي حد كبير داخل اقسام متباينة من المدينة ، وقد تستمر النظم التقليدية والعادات والمعتقدات وانماط السلوك في مقاومة التغير ولذلك فهي تعمل فعلا علي اعاقة التنمية .

ولعل اكثر المشكلات الحضرية الحاحا في البلاد النامية تلك التي تتضح بين القادمين الجدد الي المناطق الحضرية او المهاجرين الداخليين ، فلقد اعتاد هؤلاء القادمون علي علي ان يقطنو في اماكن المعيشة الرخيصة والتي يقل الرغبة فيها والتي غالبا ما تاخذ صورة تجمعات من الاكواخ .

كما تواجه المنطقة التي يقصدها المهاجر الداخلي كثيرا من المشكلات الصعبة ، هذا فضلا عن ان لتيارات الهجرة تاثيرات كبيلاة علي المناطق الاصلية التي وفدوا منها .

كما ان لها تاثير علي المناطق التي هاجرو اليها . والمهاجرين يمتازون بانهم منتقون من ناحية العمر والنوع والتعليم والمهنه وغير ذلك من الخصائص السكانية ، .

وتؤثر الحضرية والهجرة الداخلية في التنمية بشكل حيوي من خلال عددمن الطرق ، كما تثير مشكلات صعبة امام الحكومات تتعلق بتنمية كلا المنطقتين الريفية والحضرية ، واتخاذ قرارات صعبة في توزيع الموارد النادرة عليها .

القوة العاملة والبطالة في العالم :

(أ) القوة العاملة في البلاد المتقدمة والنامية :

تمثل القوة العاملة لاي امة القطاع الرئيسي السكان ذو التاثير الحاسم في التنمية وقد حددت القوة العاملة .

ويعتبر حجم وتكوين القوة العاملة مؤشرا علي ثلاثة عوامل رئيسية ونتيجة لها في نفس الوقت نفسه ، هي حجم وتكوين السكان وبخاصة التكوين العمري للسكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد المشاركة في قوة العمل . ومن اهم العوامل الاخيرة يمكن ان نذكر التحديات الثقافية العمرية فيما يتعلق بنشاط قوة العمل ، ولهذه التحديات الثقافية قيمة خاصة في تحديد معدلات المشاركة في قوة العمل للنساء .

وعموما ان الشئ البارز في المقارنة بين البلاد المتقدمة والنامية فيما يتعلق بمعدلات المشاركة النوعية حسب العمر ، هو النشاط المنخفض لكلا من الذكور والاناث في البلاد المتقدمة عند مستوي العمر الصغير بسبب الالتحاق بالمدارس ومعدلات المشاركة المنخفضة في البلاد المتقدمة لكلا النوعين من الاعمار الاعلي او اكثر بسبب الرغبة في التقاعد .

البطالة والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية :

تشير البطالة الي الحالة التي يجتهد فيها الافراد القادرون والراغبون في العمل ويجدون في السعي نحو البحث عن فرص العمل ولكنهم لا يستطيعون التوصل الي هذه الفرص .

وتمثل البطالة ظاهرة عالمية لها شواهد في دول العالم المتقدم واسبابها الخاصة بها ، وكذلك لها معدلاتها وعواملها المغايرة ايضا في دول العالم النامي الامر الذي اثار الدوائر العلمية نحو ضرورة الاهتمام بفهم هذه الظاهرة ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها ، ولقد ظهر للبطالة انواع متعددة ، وامكن الكشف عن تكوين للبطالة ونتائج اجتماعية واقتصادية متباينة لهذه الظاهرة .

وكان لا بد لهذه الجهود ان تقف علي طبيعة الحالة وتتحسن نتائجها المختلفة قبل بذل اية جهد فعال في سبيل الحد من هذه النتائج .

وتمثل الجهود التي ظهرت في نطاق تصنيف البطالة – خطوة جوهرية في طريق التعرف علي طبيعة ظاهرة البطالة ونستطيع ان نحصر تلك الجهود التي عنيت بتصنيف في محاولتين اثنين علي الاقل .

الاولي : تصنف البطالة الي بطالة سافرة وبطالة مقنعة :

وتعرف البطالة المقنعة بالحالة التي تكون فيها الانتاجية الحدية للعمل الزراعي مساوية صفر ، وان الناتج الكلي لن يتغير اذا تم سحب الفائض من العمل الزراعي مع افتراض ثبات الظروف الاخري للعمل في حالتها .

ولتوضيح هذا النوع من البطالة المقنعة يمكن القول بانها تعني وجود نسبة من القوة العاملة انتاجيتها الحدية صفر او سالبة في قطاع معين من الاقتصاد القومي .

اما المحاولة الثانية : في تصنيف البطالة ، فانها تفترض ان هناك عوامل ثلاثة موسمية ، ودورية وبنائية تؤثر في احداث فجوة بين مجموع الطلب علي العمل وبين القوي العاملة ، يترتب عليها حدوث انواع مختلفة من البطالة الموسمية والدورية والبنائية .

ويقصد بالبطالة الموسمية :

تلك الحالات من البطالة التي تحدث بمعدل يتذبذب مع اختلاف فصول السنه ، بمعني انها تستغرق فرصة العمل المناسبة لمهنه الشخص .

وهناك نوع اخر من البطالة يعرف باسم البطالة الاحتكاكية ويمثل اولئك الاشخاص الذين تتاثر مهاراتهم في العمل بمتغيرات دينامية خاصة التغيرات في اساليب العمل وتكنولوجية نظام الانتاج وقد يظل الاشخاص الذين يعانون من البطالة نتيجة لهذا العامل التكنولوجي بدون عمل لمدة طويلة .

اما البطالة الدورية :

فهي التي اصطلح عليها بنقص الطلب وعدم القدرة علي توفير الوظائف امام كل من يرغبون في العمل ويكونوقادرين عليه ، وعلية تقل عدد الوظائف الشاغرة في ظل النظام الاقتصادي ككل عن اجمالي عدد الافراد الذين يبحثون عن عمل .

اما البطالة البنائية : فيطبق المصطلح عندما تظهر اولا قطاعات معينه في بناء القوة العاملة ، لا يستطيع الاشخاص الانتقال منها بسهولة الي قطاعات اخري بحثا عن وظيفة جديدة لهم ، الامر الذي تزيد معه معدلات البطالة في هذه القطاعات عن غيره من القطاعات (قطاعات الاقتصاد ككل) .

وفي ضوء هذه التصنيفات لانواع البطالة ، يمكن تصور تكوين البطالة وتوقع وجود معدلات مرتفعة بين القطاعات الاقل مهارة والاقل تعليما وارتفاع معدل البطالة بين كبار السن وبين الجماعات العرقية المختلفة مثل الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية .

البطالة المقنعه والبطالة الجزئية :

.تعتبر البطالة المقنعه والبطالة الجزئية اكثر اشكال البطالة شيوعا والتي تعكس فائض العمل في الدول النامية . وبرغم عدم توفر البيانات الدقيقة علي كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعه في البلاد النامية نظرا لصعوبة القياس والتعريف ، الا ان استخدام بعض الطرق التقريبية في قياس هذين النوعين من البطالة سواء علي المستوي الدولي او علي مستوي قطاع معين .

وتوضح الحقائق ان جانب كبير من القوة العاملة في البلاد النامية يتعرض للبطالة السافرة او المستترة خاصة البطالة المقنعه والبطالة الجزئية ولقد ارجع البعض تفاقم البطالة في البلاد النامية الي زيادة السكان وارجع البعض الاخر ظاهرة البطالة الي القيود المفروضة علي امكانية تحديث قوي الانتاج في هذه البلاد

ومن التحليلات السابقة يتضح ما يلي :

1- يبزيد حجم السكان في البلاد النامية علي نظيره في البلاد المتقدمة بحوالي ثلاثة اضعاف ، بينما قدر مستوي المعيشة في البلاد النامية بما يساوي (2و) من نظيره في البلاد المتقدمة ، الامر الذي اسهم من جانبه في زيادة الهوة الملحوظة بين هاتين المجموعتين في البلاد ، علي ان البلاد المتقدمة لم تصل الي هذا الحجم لسكانها مرة واحدة .

2- يختلف التكوين العمري للسكان في البلاد النامية عن نظيره في البلاد المتقدمة ، حيث تزيد نسبة المعتمدين الصغار في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة وزيادة عدد الافراد التي تحتاج الي غذاء وقلة فرص الاستثمار الانتاجي وضالة فرص التعليم واكتساب المهارات .

3- هناك معدلات متعجلة وواضحة للتحضر والهجرة الداخلية في البلاد النامية ترتب عليها عة صور للبؤس ولظروف الفقر ، فلقد زاد التحضر في البلاد النامية ووصل معدله الي ثلاث مرات ضعف الزيادة في البلاد المتقدمة .

4- تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة ، فكان التحضر في البلاد المتقدمة سابقا علي التنمية او مصاحبا لها وحدثت هجرة السكان من الريف الي المدينة لتوافر الاجور الافضل ومستويات المعيشة الانسب المترتبة علي زيادة الانتاجية في هذه المدن ، بينما كان التحضر في البلاد النامية غير مرتبط بالتنمية ،

5- اسهم التحضر والهجرة الداخلية والدولية وما صاحبها من خليط سكاني كبير في تكوين سكاني متباين غير متجانس ، وما ترتب عليه كثير من صور الاحتكاك والصراع في كل ارجاء العالم .

6- يفوق المعدل الخام لنشاط العمل في البلاد المتقدمة نظيره في البلاد النامية ويلاحظ ان انخفاض نشاط الذكور والاناث في البلاد المتقدمة من المستويين الصغير والاعلي من العمر بسبب التحاق الصغار بالمدارس ورغبة الكبار بالتقاعد ، بعكس الحال في البلاد النامية التي يزيد فيها نشاط النوعين من المستويين للعمر .

7- لا يمكن القول بناء علي ضالة نسبة البطالة في البلاد المتقدمة انها تعاني من هذا النوع من مشكلات العمل والسكان ، ذلك لان هناك دول من بينها لا تزال تعاني من زيادة نسبة البطالة كما استمر معدل البطالة في الارتفاع في الولايات المتحد ةالامريكية ، ومن ناحية اخري تميزت البلاد النامية بقصور استخدام الفائض من عصر العمل والذي يظهر في صورة البطالة السافرة .

المحاضرة الثالثة عشرة

مقدمه:

تم تقسيم العلاقة بين السكان والتنمية لاغراض الفهم والتوضيح الي قسمين : الاول عالج جانب السكان في علاقته المتداخلة بالتنمية ، وركز التحليل علي الحجم والتكوين العمري والتوزيع الريفي والحضري والقوة العاملة والبطالة واضحنا العلاقة المتداخلة بين كل عنصر بنائي منها وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث ان هذه الجوانب لا يمكن اغفالها في تصور السياسات الاجتماعية وضرورة الاخذ بهما معا لتجنب الكثير من المشكلات الاجتماعية .

اولا : نمو السكان ومستويات المعيشة في العالم :

أ- نمو سكان العالم في الماضي :

بالغم من انه لم يتم بعد اجراء اول تعداد للعالم حتي الان ، الا انه من الممكن ان يفيد بناء تاريخ نمو سكان العالم بقدر من الدقة المعقولة ، وبعد استقراء ما حدث في الماضي ، يمكن استخلاص بعض النتائج علي النحو التالي :

1- لم يكن من الممكن التوصل الي المعدلات المعاصرة لنمو السكان في اي فترة من فترات التاريخ الماضي .

2- لا يمكن ان تستمر المعدلات المعاصرة لنمو السكان لفترة طويلة في المستقبل .

3- سيترتب علي اي معدل للنمو علي المدي الطويل شيئا من التشبع في ظل الحدود المعروفة للعالم .

4- لا مفر من التوصل عبر الزمن الي معدل نمو سكاني مقداره صفر .

ب- **ديناميات النمو السكاني :**

ينطوي نمو السكان في العالم ككل الي عنصرين اثنين هما : الخصوبة والوفيات وهناك بالطبع الهجرة الصافية كعنصر مكون ثالث ويفسر التفاعل بين الخصوبة والوفيات بالنسبة للعالم ككل ، ويفسر معدلات النمو المتغيرة ، كما انها تسهم في تكوين فروقا هامة في خصائص السكان ، ولقد اعتمد علي نظرية التحول الديموجرافي في تفسيرالزيادة الكبري في معدل النمو السكان في الماضي ، وكانت هذه النظرية تفترض ان معدل الوفيات قد انخفض كنتيجة جانبية للتحديث او التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بينما ظلت مستويات الخصوبة عالية ونتيجة لذلك فانه قد ترتب علي الارتفاع في الزيادة الطبيعية ، زيادة المواليد علي الوفيات ، وزيادة كبيرة في معدل نمو سكان العالم .

ج- **النمو الحديث للسكان وتباينه في البلاد المتقدمة والنامية :**

يعتبر نمو السكان في العالم ككل محصلة للزيادة الطبيعية وزيادة المواليد علي الوفيات ولكن هناك قدر كبير من الخطأ في الاعداد المتعلقة بكل من معدل المواليد ومعدل الوفيات في العالم ولهذا فان حساب معدل نمو سكان العالم قد وقع في نسبة خطا كبيرة مترتبة علي الخطا في كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات بمفرده .

ولذلك لا ينبغي ان نندهش من عدم وجود اتفاق بين الديموجرافيين علي ما اذا كان معدل نمو سكان العالم قد انخفض فعلا ، واذا كان انخفض فما مقداره ؟ واكثر من ذلك لا يوجد هناك اتفاق بينهم علي مقدار ما تسهم به الخصوبة المتغيره والوفيات بالتحديد في معدل نمو السكان في العالم .

ويميل الانخفاض في الخصوبة الي التقليل من معدل نمو سكان العالم ولكن ينبغي الا ننتظر حتي تتوافر البيانات الاكثر دقة عن تلك المتوافرة الان لكي نستطيع الاجابة علي السؤال هل حدث انخفاض فعلي في الخصوبة ؟

هناك مجموعه من اكثر بلاد العالم تقدما التي يبدوا انها وصلت الي معدل نمو سكاني مقداره صفر ، كما ان هناك بعض البلاد القليلة في اوروبا التي قد وصلت الي معدلات تحت الصفر فعلا في نموها السكاني وهي النمسا والمانيا الغربية والشرقية والتي زادت فيها معدلات الوفيات علي المواليد في السنوات الحديثة .

د- توقعات نمو سكان العالم حتي عام 2000 :

ما الذي نتوقعه بالنسبة لنمو سكان العالم مع نهاية هذا القرن ؟

حيث حاولت الامم المتحدة ان تجيب علي هذا السؤال وقدر النمو المتوقع للسكان عام 1987 م وفق اسقاط الاختلاف بحوالي 6,3 بليون مع حلول عام 2000 م .

ثانيا : انخفاض معدل الوفيات وانعكاسه علي التنمية :

تناقص الوفيات يعتبر احد النتائج الديموجرافية المبكرة نسبيا للتصنيع وقد يكون لمثل هذا التناقص نتائج مفيدة واخري عكسية علي التنمية ، فمثلا من اول النتائج المفيدة ما يظهر في صورة الانتاجية المحسنه ، والمحتملة للعمل وهي نتيجة ممكنه لان تناقص الوفيات يجب ان يصاحبه تناقص الاصابه بالمرض ، وتحسن في الصحة والذي يعد بدوره امرا فعالا في تحسين ناتج العمل واكثر من ذلك تنعكس الوفيات المتناقصة في تزايد سنوات الانتاج لكل شخص مع تزايد السنوات .

ومن ثم فانه برغم ان الانخفاض في معدلات الوفيات يعتبر امرا مرغوبا فيه كهدف في ذاته عالميا ، الا ان مثل هذا الانخفاض علي الاقل في بعض السياقات قد يميل علي المدي القصير الي اعاقة التنمية الاقتصادية اكثر من ميله الي تعجيلها ، الا انه لا يوجد هناك مجتمع بدون شك لا يناضل ن اجل تحقيق معدلات وفيات منخفضة وزيادة طول فترة الحياة لسكانه .

ثالثا : ديناميات الهجرة الدولية ومستقبل التنمية :

تعتبر حركة السكان من البلاد النامية الفقيرة الي البلاد الغنية واحد من السنات الاساسية المميزة للاقتصاد العالمي وهذه الحركة تشتمل علي اعداد بسيطة من المهنين والفنيين والاداريين وعلي اعداد كبيرة من العمال الاخرين الذين نطلق عليهم اسم العمال المهاجرين .

ويضاف الي هذا الحجم للعمال المهاجرين ، العاطلين فضلا عن اولئك الذين يبحثون عن عمل في البلاد النامية ، ولا شك ان للمهاجرين تاثير علي الخصوبة ونمو السكان في بلادهم ، فتتجه نحو الانخفاض .

اذا كانت هناك مشكلات تترتب علي هجرة العمال بين البلاد المتقدمة والنامية ، بعضها اجتماعي والاخر اقتصادي والثالث ديموجرافي .

فلعل النتائج المترتبة علي هجرة العمال في المجال الاقتصادي هي تلك التي نهتم بها هنا في دراستنا للعلاقة بين السكان والتنمية ، فهجرة العمال تمثل احد السمات المميزة للنظام الاقتصادي العالمي ، ويهدف تقسيم العمل طبقا لهذا النظام العالمي الي نقل المواد الخام والعمال وراس المال الي حد ما ، الي خطوط الانتاج المكثفة في البلاد المتقدمة ، ولكن لا شك انها تعوق التغير البنائي في البلاد النامية ، وترفع من السلع المستهلكة وتحول دون خلق فرص للعمل كافية في هذه البلاد ، بل تلقي عبئ هذه العملية برمتها علي اكتاف العمال المهاجرين .

رابعا : الاستراتيجيات العالمية البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية :

أ- النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

وفي ضوء الهوة المتزايدة في مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية وبرغم التطلعات القومية للبلاد النامية وجهود المجتمعات المتقدمة في مساعدتها ، يمكن ان نفهم لماذا تصر البلاد النامية علي النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولقد اصبحت البلاد النامية نتيجة لوضعها الاقتصادي السئ نسبيا اكثر عدوانية في جهوده نحو تحقيق ما تراه بانه يعد بمثابه نصيب عادل في محصول العام .

ولقد اصبح واضحا بجلاء في المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست خلال عام السكان في الامم المتحدة 1974م .

وكان اول مؤتمر تشارك فيه الحكومات القومية واخذ ممثلو البلاد المتقدمة يحثون البلاد النامية علي زيادة جهودها في خفض معدلات المواليد ومعدلات نمو السكان واصر الكثير من ممثلي البلاد النامية انه بينما هناك اعتراف بالعلاقات بين عوامل السكان والتنمية الاقتصادية اصرو انه قبل او في نفس الوقت مع معدلات نمو السكان المنخفضة ، هناك حاجة الي تحقيق الي فكرة نظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتضمن ما يلي :

1- انهاء كل صور الاستعمار الاجنبي والسيطرة والاستغلال

2- علاقة متساوية وعادلة بين الاسعار التي تحصل عليها البلاد النامية لمواردها الخام والاسعار التي يجب ان تدفعها في مقابل ما تستورده من سلع .

3- نقل الموارد الحقيقية من البلاد المتقدمة الي البلاد النامية بما في ذلك الزيادة في السعر الحقيقي للسلع المصدرة بمعرفة البلاد النامية .

4- تحسين ظروف الدخول في الاسواق في البلاد المتقدمة من خلال نظام تفضيل الاستيراد من البلاد النامية ومن خلال اغاء قيود التعريفة الجمركية .

5- تعويض البلاد النامية عن التزامات الجمارك والضرائب المفروضة

6- زيادة الاستثمار الاجنبي في البلاد النامية طبقا لاحتياجاتها ومتطلباتها .

7- صياغة مجموعة قواعد دولية للسلوك تنظم اوجه نشاط الشركات التي تتخطي الحدود .

8- زيادة في المدخلات الاساسية بكميات مواتية من اجل انتاج الغذاء .

9- اجراءات ملحة لتخفيف عبئ الديون الخارجية .

واعلن المؤتمر بالاضافة الي ذلك :

انه ينبغي ان تكون استجابه البلاد المتقدمة التي لديها القدرة علي مساعدة البلاد المتاثرة في التغلب علي مشكلاتها الحالية بالتناسب مع مسئوليتها ، وينبغي ان تكون مساعدتها بالاضافة الي المستوي المتاح خاليا من المساعدة .

ولما كان هدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو خفض الفروق في مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وانه لا يحتمل ان تكون البلاد المتقدمة مستعده عن طواعية واختيار وعن امتنان لتقليل نصيب الفرد من ناتجها ، فان اهداف البلاد النامية لا يصعب تحقيقها من خلال الزيادة في اجمالي الناتج العالمي .

ب-اشباع الحاجات الاساسية :

استجابة لفشل استراتيجية نمو اجمالي الناتج القومي في تحسين ظروف الشعب الفقير في البلاد النامية وتخفيف الهوة بينها وبين البلاد المتقدمة ، اقترح البعض استراتيجية اخري بديلة تؤكد ان الذي له الاولوية في رفع مستويات المعيشة هو ما يهدف الي اشباع الحاجات الاساسية للسكان الفقراء

ولاشباع الحاجات الاساسية :

يجب ان تكون الاهداف متمثلة في الوصول الي مستوي اولي من الاستهلاك الخاص والاجتماعي ويشمل الاول الغذاء والمسكن والملبس ، كما يشمل الاستهلاك الاجتماعي مياه صالحة للشرب ، تنقية البيئة ، وسائل النقل العامة ، صحة ، تسهيلات للتعليم ، وقد تشمل ايضا مستويات الاستهلاك الاجتماعي فرص المشاركة وتحقيق مزايا غير مادية مثل الحقوق الانسانية والتصويت في السياسة العامة والبرامج والواضح ان اشباع المتطلبات الاساسية في البلاد النامية يتطلب توزيع متساوي للدخل او علي الاقل تحسين نظام توزيع الدخل علي الجماعات ذات الدخل المنخفض .

كما يتطلب الاخذ بمدخل الاحتياجات الاساسية اهتماما مغايرا تماما من الذي اكدنا عليه في حساب متطلبات نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي .

والخلاصة :

اوضحت المعالجة السابقة ان تحليل العلاقات المتباينة والمتداخلة بين السكان والتنمية يوسع من طابع التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية في علم الاجتماع ويضفي عليها طابع الشمول .

ولكن هذا التصور تترتب عليه عدة نتائج منها :

اولا : ضرورة ان ينطلق كل حل لمشكلات المجتمع من اخذ الجانبين معا من السكان والتنمية في الاعتبار وان تقوم السياسات علي التكامل بين الاتجاهات السكانية والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والجمع بينهما .

طالما كان التركيز علي جانب منها وبخاصة السكان ونموهم قد ادي لظهور الدعوة الي ضرورة الحد من زيادة السكان والاخذ ببرامج تنظيم الاسرة واعتبار السكان معوقا للتنمية ، وعلقت كل المشكلات الاجتماعية علي هذا النمو والزيادة السكانية ولم تثمر هذه الدعوة نتائج كثيرة في تخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية ولكن هذه النظرة الشاملة للسكان والتنمية تعتقد ان قصر النظر علي جانب واحد من النسق الديموجرافي فيخ اغفال الجوانب الاخري من السكان ومنها تكوين السكان .

ثانيا : ينبغي ان ناخذ في اعتبارنا جوانب تكوين السكان وخصائصهم النوعية والعمرية والمهنية

او النظر الي معدلات الذكور والاناث والمستويات العمرية للسكان في تصور اي سياسة سكانية وعدم اغفال حقيقة نسبة الاعتمادية في تصور برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك النظر بعين الاعتبار لبناء القوة العاملة وديناميا‌ته ومعدلات البطالة في هذا الصدد وعدم اغفال التوزيع للسكان بين الريف والحضر او تجنب مشكلات التحضر والنمو الحضري كجزء مكمل لسياسات التنمية .

ثالثا : ان اعطاء الاولوية لنمو السكان وزيادة خصوبتهم قد صرف النظر بعيدا عن الاهتمام بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة اجمالي الناتج الفردي ورفع مستوي المعيشة والتوزيع العادل للدخل بين السكان وبخاصة في البلاد النامية والاخذ بنظام الاقتصادي العالمي واشباع الحاجات الاساسية لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية .

رابعا : وان كانت هذه النتائج تلقي عبئ المسئولية علي البلاد النامية في تحقيق التوازن بين السكان والتنمية

وحل مختلف مشكلاتهم الاجتماعية ، من خلال الاهتمام بنسق السكان – نموهم وتكوينهم وتوزيعهم – ومن خلال زيادة فرص العمالة ، والتوزيع العادل للدخل ، فانه يبقي علي البلاد المتقدمة ان تسهم في هذا الصدد من خلال المساعدة علي تحقيق النظام الاقتصادي العالمي وانجاحه وتوفير الحاجات الاساسية للسكان .

المحاضرة الرابعة عشر

مراجعة علي كل ما سبق من محاضرات وموضوعات مختلفة لمقرر علم اجتماع السكان

اولا : المحاضرة الاولي :

الظواهر السكانية وضرورة دراستها في المجتمع

اولا : السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع .

ثانياً : الظواهر السكانية وانواعها .

ثالثاً : ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع .

يعتبر السكان احد الموضوعات العديدة التي تدخل ضمن اختصاصات علم الاجتماع والتي يوليها المشتغلون به جانباً لا بأس به من إهتمامهم .

والواقع ان العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان من طبيعة خاصة تتمايز وتختلف عن العلاقة التي يمكن ان نجدها تربط بين هذه الدراسة وغيرها من علوم اخري ، فعلي الرغم من ان دراسة السكان ذاتها أقدم من علم الاجتماع وذلك لانها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة ومتعددة منها الفلسفة والاقتصاد والاحصاء والجغرافيا والطب والبيولوجيا ، ونستطيع ان نستطرد العديد من المظاهر التي تدل علي ان دراسة السكان تمثل اليوم ميداناً متميزاً للدراسة في علم الاجتماع وذلك من خلال تنا ول الاعتبارات والعوامل التي أدت بعلماء الاجتماع إلي إعتبار دراسة السكان ميداناًمتميزاً في نطاق عملهم.

ومن أهم هذه العوامل والاعتبارات ما تعلق منها بموضوع الدراسة ، وما اتصل بمستويات التحليل ، وما كان له صلة بالنظرية في هذا العلم .

ان بقاء المجتمعات الانسانية واستمرارها يتوقف علي وجود التناسل بين سكانها وعلي قدر ادني من التحكم في وفياتها ومن هنا كانت الخصوبه والوفيات ظواهر سسيولوجية ترتبط بوظائف ضرورية اخري للمجتمعات الانسانية اكثر منها ظواهر بيولوجية – اعتبر السكان ميدان للبحث في علم الاجتماع وكان من نتيجة ذلك ان ظهر واحد من فروع علم الاجتماع اخذ تسميات مختلفة منها السكان والمجتمع والديموجرافيا الاجتماعية وآخرها علم اجتماع السكان

نستخلص مما عرض سابقاً أهم ا لعوامل والاعتبارات فيما يلي :

1–الاعتمادت على المعطيات الديموجرافيةالتى تساهم فى تحليل وتناول ظاهرة الاسرة.

2–الاعتماد على المعطيات الديموجرافيةفى تحليل البناء السياسي والقاء الضوء على طبيعة التدرج الاجتماعى.

3–الاعتماد عليها فى تحليل وتناول الظواهر السكانية وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية

السكان: جسم بشرى ينمو ويتحرك

هم عنصر فى البناء الاجتماعى للمجتمع يتمتع بقدرمن الثبات والاستقرار ، كما يفرق الباحثون بين عدداً من الظواهر السكانية ترتبط بالسكان كعنصر بنائي وبين عدد آخر من الظواهر السكانية ترتب علي تغير السكان ، بحيث يحصرون الظواهر السكانية المرتبطة ببناء السكان في ظواهر حجم السكان – وتكوينهم وتوزيعهم وكثافتهم ويحددون الظواهر السكانية ذات الصلة بتغير السكان في ظواهر نمو السكان – وتغير السكان ويجب علينا توضيح ما المقصود بكل ظاهرة من الظواهر السكانية .

المحاضرة الثانية : استكمال للظواهر السكانية

علم الاجتماع يهتم بدراسةالجوانب البنائية للسكان

مثل حجم السكان ، الجوانب الدينامية مثل تغيراو نمو السكان فعلم الاجتماع يهتم ببيان قيمة المعارف عن السكان ونموهم وفهمها واستيعابها.

العلم ليس فقط للعلم وانما علم للمجتمع.

ويستدعى ما سبق معرفة ضرورة دراسة حجم السكان:

معرفة ما تسهم به الدراسة من زيادة فى الوعى للمجتمع واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية من خلال توفير الحقائق الموضوعية التي ممكن ان تستند اليها الخطط الاجتماعية،والقرارات،والسياسات.

الادراك الحقيقى لحجم السكان ومعرفة التغيرات التى تحدث وفهم اسبابه بمثابه مطلب اساسى لتنمية الوعى وتكوين الوعى بين الافراد.

والواقع ان الحقائق المتعلقة بحجم السكان تسهم فى مجال الرفاهية الاجتماعية

ضرورة دراسة نمو السكان

نحاول هنا تحليل ضرورة دراسة نمو السكان والواقع ان هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي حفزت العلماء الي الاهتمام بدراسة نمو السكان وتحليل آثاره ولقد كان نتيجة هذا الاهتمام ان توفر في تراث الدراسة العلمية للسكان وتحليلها علي ضوء قضايا المجتمع اتجاهين اساسين في دراسة نمو السكان

الاول : يحلل هذه الظاهرة في ضوء نمو وسائل العيش والثاني يتناول ظاهرة النمو في علاقتها بالعوامل التي تؤثر علي معدلات المواليد والوفيات وفيما يلي نوضح وجهه نظر كل اتجاه .

المحاضرة الثالثة :

الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية فى الفكر الانساني اهتمام قديم ،لان دراسة السكان حظت على اهتمام الكتاب والمفكرين من اقدم العصور.

حيث وصل تاريخ الفكر الانساني الى درجة من النضج والوضوح على يد الفلاسفة والمفكرين امثال(ارسطو –افلاطون – ابن خلدون) .

علماء الاقتصاد –علماء الجغرافيا– علماءالاحصاء ابدواإهتمام ملحوظ بدراسة السكان.

يعنى مجمل الاراء ووجهات النظر التى اضافها اولئك المفكرين والكتاب تلك الاراء التى تناولت مختلف الظواهر السكانية بالتحليل والتفسير.

والذي يجعلنا نعتبر هذه الاراء من قبيل الفكر السكاني هو ما تميزت به من خصائص ومميزات ابعد ما تكون عن خصائص ومميزات التفكير العلمي الحديث والمعاصر حول السكان وظواهره ولكن مع هذا كان لهذا الفكر السكاني اثره الواضح في التمهيد لمانشهده اليوم من دراسات سكانية وديموجرافية وعلم إجتماع السكان .

الفكر السكانى القديم بمثابة محصلة للاهتمام بدراسة السكان حيث نلاحظ الاهتمام المبكر بالظواهر السكانية .

نخلص مما سبق :

– ان الفكر السكاني القديم كما تجلي في كتابات كونفيوشيوس وافلاطون وارسطو وابن خلدون كان يتميز بعنايته اساسا بالعلاقة بين حجم السكان واهداف الدولة او المجتمع او بالقيم المرغوب فيها داخل الدولة ، حيث ربط كونفوشيوس بين عدد السكان ومساحة الارض وربط افلاطون بين حجم السكان ورفاهية وامن المواطنين وربط ارسطو بين حجم السكان والتناسب بين نمو الطبقات تجنبا لحدوث الثروة والاضطراب

وكل هذا الربط يوضح ان الفكر السكاني القديم كان ينصرف نحو النتائج التطبيقية والعملية فقط ، وقل اهتمامه بالنتائج والقضايا النظرية التي تفترض وجود علاقات بين الظواهر السكانية وبين غيرها من ظواهر اجتماعية .

–الفكر الانسانى لم يعتمد على البيانات السكانية التى تستند الى الدراسات الاحصائية ولم يستعن بالمؤشرات ولا بالملاحظات الامبيريقية التى توفرها البحوث الميدانية بقدر ما كان يعتمد على الافكار الفلسفية .

الفكر السكاني القديم كان اهتماما غير مقصود في ذاته وانما يدخل ضمن تخطيطهما الامثل للصورة التي رسماها للمدينة اليونانية الفاضلة وتمثل جزء من من تاملاتهم التي انطبعت بطابع مثالي يصور ما ينبغي ان يكون

عوامل نمو الديموجرافيا والدراسات السكانية

1-زيادة سكان العالم: الزيادة الرهيبة فى عدد السكان فى كل بقاع العالم ابان القرن التاسع عشر وما ترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة والبطالة ومشاكل العمال كان فى مقدمة العوامل التى ادت لتطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية

2- النمو الصناعى: ادى النمو الصناعى وتاثيرة على المجالات التجارية والانتاجية الى زيادة الوعي ونمو الاهتمام بالدراسات السكانية علي المستويات القومية والعالمية وذلك لان النمو الصناعي علي المستوي القومي كان يصاحبة هجرة للسكان الى المدن الصناعيةوكانت هذه الاعداد تضغط علي الحكومات لتوفر لها ما تحتاجه من خدمات وهذا يحتاج من الدولة رسم خطط واقعية والتي تتطلب بدورها اجراء دراسات سكانية لكي تقوم الخطط علي اساس من الفهم للواقع .

كما ان النمو الصناعي علي المستوي الدولي كان يؤدي بالدولة الي ان تهتم بالاحوال الاقتصادية والمميزات النوعية والسكانية للشعوب المستهلكة وذلك لتحديد سياستها الانتاجية وفق احتياجات الشعوب المستهلكة .

3- نمو وتقدم البحث العلمى والاحصاء:

ساعد تقدم ونمو البحث العلمى من حيث المناهج والاساليب وزيادة الاقبال عليها فى الدراسات السكانية ساعد على بلورة الاساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع

اختلاف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية

اختلف علم الاجتماع السكانى عن الاخرين من حيث توقيت ظهوره ، علم اجتماع السكان حديث نسبيا بالمقارنة بالاهتمام القديم للديموجرافيا والدراسات السكانية بدراسة الظواهر السكانية.

*** من حيث النظر الي الظواهر السكانية والهدف من تحليلها :**

الديموجرافيا تسير فى خطين الاول دراسة المواليد والخصوبة

والثانى : الوفيات والهجرة ويهتم علم اجتماع السكان بدراسة الظواهر السكانية سواء المرتبط بالبناء او التغير السكانى

* اختلف علم اجتماع السكان عن الجغرافيا البشرية والاقتصاد حيث ركزت الجغرافيا علي المشكلات التوزيعية موضوعها المتعلق بدراسة الارض والبيئة واهتم الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية والاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تفسير نسق المتغيرات الاقتصادية .

المحاضرة الرابعة :

النظرية السكانية : عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم علي اساس الملاحظة والتجريب ، وتقدم تفسيراً لظاهرة ما من الظواهر السكانية او تنبؤ بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها .

فهل تختلف نظرية علم إجتماع السكان في وضعها وطبيعتها عن النظريات في الدراسات السكانية الاخري ؟

وهل هناك محاولات لتصنيف نظرية علم إجتماع السكان ؟ وماهي ابعاد كل نظرية ؟

اولا: تصنيف نظرية علم اجتماع السكان :

يواجه كل من يهتم بتتبع نظرية علم اجتماع السكان بحقيقة لاشك فيها وهي ان كتابات المشتغلون حديثا بهذا العلم لا تكون بناء متماسكا موحدا او نظرية منسقة بقدر ما تمثل مجموعة متباينة ومتعددة من الافكار والقضايا النظرية ، اذ يفتقر ميدان علم الاجتماع في الوقت الحاضر اطار مرجعي واحد يجمع بين مختلف القضايا الامبريقية والاستقرائية حول المتغيرات السكانية والاجتماعية والتي يمكن ان نطلق عليها نظرية ديموجرافية اجتماعية وهذا لا يعني عدم توافر القضايا اللازمة لذلك بقدر ما يدل علي ان هذه القضايا لم يتم تجميعها معاً في اطار منظم واحد او في صورة نسق نظري .

مدلول النظرية العلمية :

يجب ان نوجز المعرفة التي توفرت حول المقصود بالنظرية العلمية وخاصة جوانب الاتفاق بين هذه الكتابات الامر الذي يسهم في القاء الضوء علي معني النظرية .

ومن الملاحظ ان هذه الكتابات تتفق فيما بينها من حيث انها تقف عند حد وصف مكونات النظرية وتحديد شروطها وابراز خصائصها والتعرض لبعض وظائفها :

1- من حيث المكونات :

تعتبر النظرية بمثابة نسق استنباطي ينطوي علي مجموعة من القضايا او الفروض التي تحتل بعضها مكانه المقدمات وتحتل الاخري وضع النتائج او هي نسق يشتمل علي مفهومات وقضايا وتعميمات وقوانين اوهي اطار مكون من حسابات صورية ورمز وقواعد وتفسير جوهرى ومقولات وقوانين .

2- من حيث الشروط :

يجب ان تكون مفهوماتها محددة بدقة وان تتسق القضايا المكونه لها بعضها مع البعض الاخر وان تصاغ بشكل يسهل اشتقاق القضايا بطريقة استنباطية وان تخضع للتحقق الامبريقي وان تجد تأييدا لها في الوقائع الامبريقية او يجب ان تصاغ في نسق من المعرفة التي تفسر جوانب الواقع .

3- من حيث الخصائص :

نجد ان النظرية هي البناء الذي يجمع اشتات النتائج المبعثرة ويوحد بينها ، كما ان النظرية تتسم بانها اكثر ارتباطا بالوقائع الامبريقية وهي ليست صياغة استاتيكية او نهائية

فالنظرية قابلة للتغيير والمراجعة

وهي ترتبط باشياء ومصطلحات اخري قد تختلف عنها في بعض الجوانب والوظائف ، مثل المفاهيم والتطبيق او الممارسة .

4- من حيث وظائف النظرية :

نجد ان النظرية تسهم في مجال وصف الظواهر وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها والتنبؤ بحدوثها في المستقبل .

والواقع ان فهم واستيعاب معني النظرية من حيث مكوناتها وشروطها وخصائصها ووظائفها علي النحو السابق عملية لا بد منها خاصة ونحن نتناول نظرية علم اجتماع السكان ، لكي يسهل علينا فهم واستيعاب مضمون كل نظرية ، وتوجيه النقد لها .

المدخل المحافظ والمدخل الراديكالي

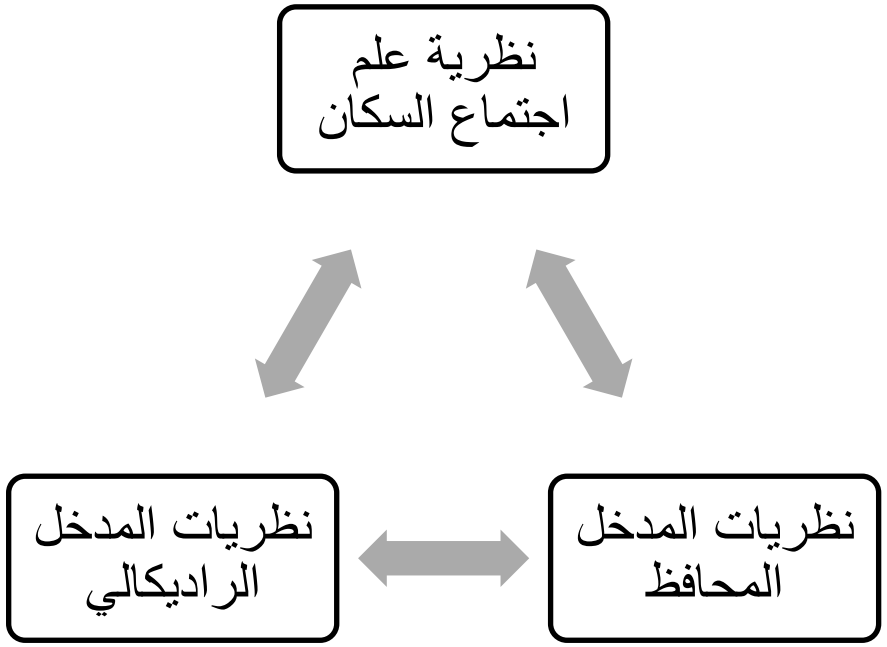

اولاً: نظريات المدخل المحافظ في تفسير الظواهر السكانية

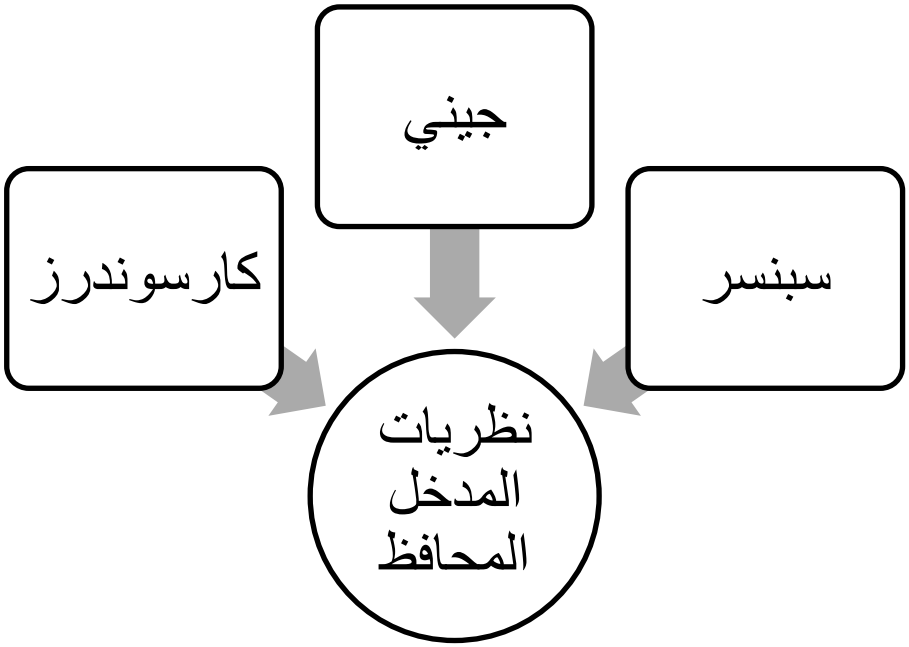

نظريات المدخل الراديكالي :

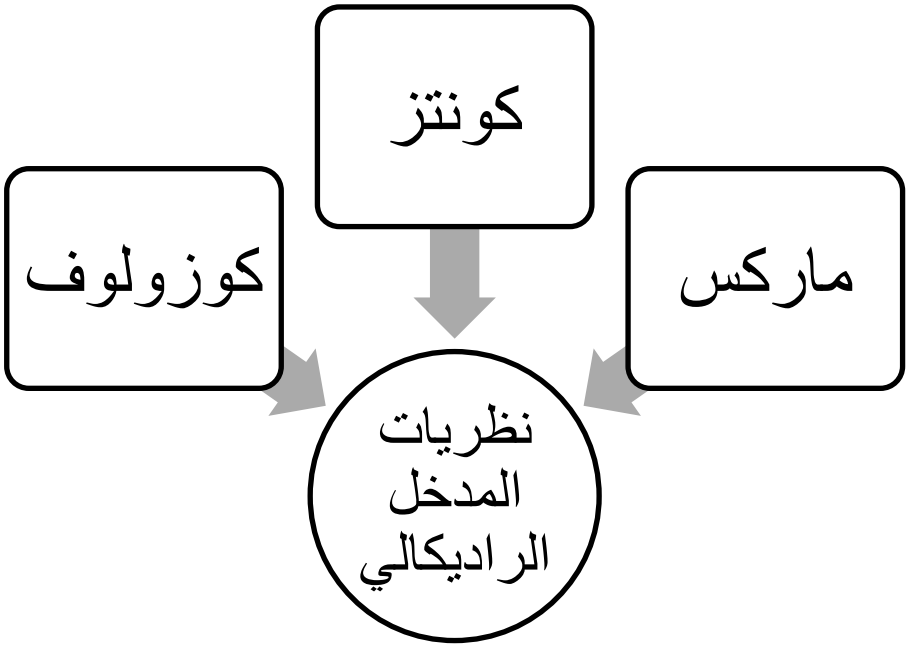

المحاضرة السادسة :

– تنتمي دراسة السكان الي تلك المجموعة من العلوم الامبريقية التي تصل الي معلوماتها وبياناتها ومعطياتها عن طريق الملاحظة وتسجيل الاحداث .

–والواقع ان المعطيات التي تبحث عنها تلك العلوم القائمة علي الملاحظة منتشرة بطبيعتها ، بمعني ان الباحث الفرد والقائم بالملاحظة لا يامل او يستطيع شخصيا الا جمع نسبة بسيطة من المعطيات اللازمة لاختبار القضايا النظرية والتفسيرية ذات الدلاله بالنسبة للعلم الذي ينتمي اليه . ولذلك فان معطيات دراسة السكان تجمع بمعرفة ملاحظين مدربين في عمليات العد .

ويتطلب توفير معلومات معلومات ثابته حول عمليات التغير السكاني تكرار عمليات تعداد السكان من وقت لاخر واستمرار جمع المعلومات المسجلة عبر الزمن

المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية

يتم الحصول علي معظم معطيات دراسة السكان سواء في الديموجرافيا او الدراسات السكانية بانواعها المختلفة ومنها علم اجتماع السكان خلال عملية الاتصال المباشر بالسكان فرادي لتقديم المعلومات الخاصة بهم في ظل ظروف معينة او حتي المعلومات المتعلقة بغيرهم من الاشخاص او يتم الحصول علي بعض معطيات الدراسة السكانية من خلال طرق غير مباشرة وتحليلية تفيد في الوقت نفسه عن المعطيات التي تم الحصول عليها مباشرة من الاشخاص وتنطوي المصادر المباشرة للمعطيات السكانية علي ثلاثة انواع : اولها : عرف بين دارس السكان باسم التعداد سواء الشامل منه او بالعينه .

وثانيها : نظام التسجيل الحيوي .

وثالثهما : البحث الاجتماعي الميداني الذي يجريه عالم الاجتماع .

اما المصادر غير المباشرة للمعطيات السكانية فهو الذي عرف بين دارسي السكان باسم البيانات الجاهزة .

المحاضرة السابعة :

- الجزء الاكبر من المعطيات السكانية التي يستخدمها دارس السكان سواء في الديموجرافيا او الدراسات السكانية هي التي ترد في التعدادات الدورية للسكان التي تجريها معظم الدول وكذلك تلك البيانات الجاهزة والسجلات الرسمية .
- غير ان دراسة السكان في علم الاجتماع لا تكتفي بهذة المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعطيات السكانية خاصة وان هذه المصادر والطرق تعترضها صعوبات كثيرة .
- يعتمد علم اجتماع السكان في دراسته للظواهر السكانية علي البحث الاجتماعي لهذه الظواهر فضلا عن استعانته بالاجراءات والطرق المنهجية التي يعتمد عليها اساسا في الديموجرافيا والدراسات السكانية الاخري .

يمثل البحث الاجتماعي للسكان اجراءا منهجيا مباشراً في توفير المعطيات السكانية ويعد بمثابة اسلوباً بديلاً للحصول علي البيانات التي توفرها التعداد ونظم التسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة ، فهو يشبه من ناحية التعداد من حيث انه يعتمد علي سؤال المبحوثين عن خصائصهم ، وقد يصبح من ناحية اخري اسلوب تسجيل الواقعات الحيوية لانه قد يلجأ الي سؤال الناس عن الواقعات التي حدثت لافراد اسرهم او لجيرانهم .

والواقع ان دراسة السكان في علم الاجتماع ليست لها مناهجهاً الخاصة بها ولا ينفصل البحث السكاني عن ميادين البحث المماثلة وانما يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع ان يجري بحوثه في هذا الميدان استناداً الي مناهج وطرق وادوات البحث في نطاق تخصصه بشرط ان يستوعب الدروس التي تفرضها هذه الاجراءات المنهجية وحتي يتمكن من اختيار ما يتناسب منها مع موضوع البحث الذي يجريه والهدف الذي يسعي الي تحقيقه .

طرق البحث الاجتماعي للسكان

تسعين دراسة السكان من وجهه نظر علم الاجتماع بطرق المسح الاجتماعي ودراسة الحالة الي جانب طريقة البيانات الجاهزة في التوصل الي المعطيات السكانية اللازمة لتحقيق اهداف هذه الدراسة واجراء التحليل الاجتماعي لها .

والواقع ان التعداد الشامل او بالعينه يقترب في اجراءاته من المسح الاجتماعي .

ويمتاز المسح الاجتماعي بالمرونة والتنوع الذي يجعله يتجاوز صعوبات التعداد ، اذ يستطيع دارس السكان اجراء مسحا عاما او متخصصا او مسحا شاملا او بالعينه اومسحا دوريا ، كما يستطيع ان ياخذ في اعتباره الاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين جمهور المسح حتي لايتاثر معطياته من حيث درجة التمثيل ويمدنا البحث بحقائق متباينه عن الجماعات والمواقف الاجتماعية وانواعا كثيرة من العمليات الاجتماعية والمؤشرات عن الخصائص البنائية ما لم يستطيع التعداد التوصل اليه .

انواع البحوث الاجتماعية للسكان

يحدد نوع البحث الاجتماعي للسكان بناء علي الهدف الذي يسعي اليه دارس السكان ، ولذلك يؤدي تنوع الاهداف في هذا الصدد الي تنوع البحوث الاجتماعية للسكان ، وتصنف البحوث في مجال السكان الي اربعة انواع اساسية علي ضوء الهدف منها كما يلي :

(أ) البحوث الكشفية او الاستطلاعية : وهي التي تهتم باستطلاع ابعاد الظاهرة للتمهيد لخطوات اخري ضرورية بعدها في عملية البحث العلمي وهذه البحوث لا يتطلب فيها البدء بفروض علمية وانما هي تحاول الاجابه علي سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام ماذا ؟.

(ب) البحوث الوصفية التي تركز علي الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الاجابة علي السؤال الذي يبدأ بكلمة الاستفهام كيف ؟.

(ج) البحوث التشخصية : التي تهتم بابراز العوامل والمتغيرات الاساسية التي تحدث وتؤثر فيها وهي دراسات غالبا ما تقوم علي اختبار فروض علمية حول الظاهرة .

(د) البحوث التقويمية : والخاصة بتقويم المشروعات الاجتماعية وخطط التنمية الاجتماعية ومنها في مجال السكان والبحوث التي تدرس مشروعات تنظيم الاسرة او البحوث التي تعمل علي تقويم السياسات السكانية

المحاضرة الثامنه : –

الهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم علي نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والانتاج في اغلب مجتمعاته ، من الزراعه الي الصناعه ، ومن نظام في الانتاج زراعي يقوم علي استقرار مجتمعاته واصبح عاجزا عن ا ن يوفر العمل لجميع السكان الي نظام في الانتاج يقوم علي التصنيع حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها اعداداً كبيرة من السكان فتضطرهم الي التنقل السكاني اينما توجد المنشات الصناعية .

ومن هنا ينظر الي الهجرة باعتبارها علامة بارزة علي التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف الي الحضر ومن مدينة الي اخري في نفس البلد ومن مجتمع الي اخر .

ولهذا حددت عملية الهجرة بانها عملية انتقال او تحول او تغير فيزيقي لفرد او جماعة من منطقة اعتادوا الاقامة فيها الي منطقة اخري او من منطقة الي اخري داخل حدود البلد او من منطقة الي اخري خارج حدود البلد ، وقد تتم هذه العملية بارادة الفرد او الجماعة او بغير ارادتهم وانما باضرارهم الي ذلك قسرا او لهدف خططة المجتمع وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للاقامة من منطقة الي اخري علي نحو دائم او مؤقت .

خامساً:عوامل الهجرة :

١. عوامل طرد
٢. عوامل الجذب

المحاضرة التاسعة :

– نتائج الهجرة الدولية :

يترتب علي الهجرة الدولية نتائج واثار في الاقتصاد وتركيب السكان سواء في البلاد المتقدمة او البلاد المرسلة للمهاجرين علي النحو التالي :

اثر الهجرة الدولية في الاقتصاد : تؤثر الهجرة الدولية في استثمار الموارد الطبيعية في البلاد المستقبلة للمهاجرين وتجعلها تكتسب ايدي عاملة جديدة ، لان المهاجرين يكونون في الغالب من الذكور الذين يقعون في سن الانتاج والعمل

تؤثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث النوع والعمر وبالتالي من حيث الخصوبة والزواج ، اذ انه غالباً ما يكون المهاجرون من الذكور الامر الذي تزيد معه النسبة في البلاد المستقبلة وتنخفض في البلاد المرسلة .

ولقد ادت هذه الهجرات الدولية الي زيادة الاختلاف بين السكان من حيث الجنس والعنصر والي عدم التجانس الاجتماعي بينهم مما يترتب عليه ظهور مشكلات التفرقة العنصرية المشار اليها .

نتائج الهجرة الداخلية : -

تترك الهجرة الداخلية اثارا متعددة علي المجتمع الريفي والحضري كما يلي :

- اذ ينقص حجم العماله في الريف نتيجة لموجات الهجرة الي المدن ويرتفع اجر العامل الزراعي .

- يتركز العمال في المدن والانتاج الصناعي وهي احدي فروع الانتاج العديدة نتيجة لموجات الهجرة المتزايدة من الريف الي الحضر مما يترتب عليه اختلال التوازن بين مختلف فروع الانتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوي التي تعمل علي تطوير المجتمع ، كما ادي الي تركيز العماله في الصناعه الي انخفاض الاجور ، الامرالذي ترتب عليه انخفاض مستوي المعيشة وظهور كثير من المشاكل الاجتماعية

المحاضرة العاشرة : -

من المعروف ان هناك ثلاثة اتجاهات سكانية مختلفة تسود في العالم .

وهذه الاتجاهات تعتبر محصلة لمستويات الانجاب والوفيات والهجرة الداخلية وتؤثر هذه المستويات او العوامل بدرجات مختلفة في معدلات النمو السكاني كما تؤثر في البناء الديموجرافي للمجتمع ، واكثر من ذلك ارتبطت التغيرات الديموجرافية مباشرة بالظروف الاجتماعية والاقتصاية وهناك من الشواهد ما يدلل علي ان المجتمعات الصناعية لا تدخر اية جهد في تبني او اتخاذ اجراءات ضبط سكانية مناسبة لمواجهة هذه التغيرات علي نحو يتفق مع الموارد الاقتصادية ولقد ادي تبني هذه الاجراءات التي تقدم هذه الدول نتيجة للزيادة المستمرة في الدخل القومي والتحسن المستمر في مستويات المعيشة .

لكل واحد من الانماط السكانية السابقة نتائجه المحددة علي كل من الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد التي اضطرت معها المجتمعات علي اختلافها الي تبني والاخذ باجراءات الضبط السكاني مغايرة في اطار مواردها وامكانات تنميتها .

وعلي اية حال ان البلاد التي يسود فيها الاتجاه الثالث في نمو السكان لم تكن قادرة علي تكوين اتجاه ايجابي نحو الظواهر السكانية وذلك نتيجة لظروفها غير الملائمة .

المحاضرة الحادية عشر :-

ذكرنا سابقا ان عالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية يستطيع ان يوسع من نطاق تحليله لهذه الظواهر ويتناولها في ضوء ظروف وعوامل اشمل غير الاسرة والطبقة والقيم والمعايير الثقافية ، هي ظروف اخري يعيشها المجتمع ككل ونعني ظروف التخلف او التنمية في هذا المجتمع .

خاصة وان قضية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانه بارزة بين مجموعة القضايا التي تحظي بالاهتمام العالمي والتي تطرح مشكلات وتحديات عالمية في الحاضر والمستقبل .

ولم يكن الاهتمام بهذه القضية اهتماما حديثاً ، وانما اصبحت واحدة من القضايا التي يعني بها العالم خلال عشرات السنوات الماضية .

بل وقد اصبحت العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية في الاونه الحاضرة اكثر وضوحاً ، ولذلك كان تجاهلها في معالجة قضايا السكان يعبر عن قلة الدراية والادراك ونقص الوعي ، وضحالة الفهم .

ولذلك سنركز اليوم طلابي الاعزاء علي عرض هذه التصورات المتاحة حول العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية

مع الاشارة الي العلاقة المتداخلة بين ظواهر بناء السكان وعمليات التنمية الاجتماعية ثم الي العلاقة المتشابكة والمعقدة بين ظواهر تغير السكان وعمليات التنمية

ومن هنا ظهرت المعضلة وبدات قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين ، وذهب البعض الي انه مع التحديث وتحسين ظروف المعيشة التي تعد بمثابه جانبا من جوانب عملية التنمية قد يتوقع حدوث انخفاض في معدل المواليد ، وذلك استنادا الي الشواهد التاريخية التي تؤكد انه كلما تقدم التحديث فان السكان يمرون بتطور ديموجرافي ينقص من معدلات النمو السكاني بشكل واضح .

ولكن قد لا تكون التنمية قادرة علي تحقيق هذا المستوي العالمي ومن ناحية اخري نجد ان البعض الاخر ينظر الي النمو السكاني علي انه علامة بارزة علي الصحة الاجتماعية والرفاهية وعلي انه مصدر لقوة الاسرة والقبيلة ، بل والدولة ككل ، ولما كان النمو السكاني المستمر يحتمل ان يعمل علي ظهور مجموعات متباينة من الضغوط التي كانت لها نتائجها في اوقات متباينة من هذا التاريخ ، ومع هذا فقد صاحب عملية التنمية في مراحلها المبكرة زيادة في سرعة نمو السكان .

الاختلاف في الراي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية :

علي الرغم من ان مسالة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات الديموجرافية والتغير الاجتماعي والاقتصادي او بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين واصبحت موضع نقاشهم منذ فترة طويلة ، الا انهم لا يزالون يختلفون في الراي حول هذه المسألة ولعل هذا مرجعه الي تعقد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية بين بلاد العالم .

وبرغم انه ليس هناك اتفاق كامل علي كل نتائج النمو السكاني وانعكاساته علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبرغم توفر القدر الكبير من البحث في هذا الصدد الا انه امكن حصر المجموعة الكبيرة من وجهات النظر وتصنيفها الي مجموعتين من المواقف المتعارضة اولها ذلك الراي القائل بان معدلات النمو السكاني العالمية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويصعب التغلب عليها ، وذلك من خلال ما تثيره من تاثير غير متوافق علي توافر وتعبئة الموارد التي تحتاجها عمليات التنمية

التنمية تنطوي علي الجانب الاوسع لهذه الكلمة والحقيقة ان التنمية تشتمل بالضرورة علي جوانب المجتمع وثقافته ، ولقد استجاب الباحثون وغيرهم من هيئات محلية وعالمية لهذا التغير في تصور مفهوم التنمية ، وتخطو بهذا ما وراء اجمالي النتاج القومي لكل

فرد واجروا قياسات اكثر دلالة وقيمة ، واسهم معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية في هذا الجهد ، وقدم قائمة من ثمانية عشر مؤشر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنائية

قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

ولقد ترتب علي الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية ظهور عدد من القضايا الافتراضية والعامة التي تفيد في مجال فهم وتفسير هذه العلاقات بين السكان والتنمية .

ولكن هذا لم يقف حائلا دون التوصل الي تصنيف يرتب هذه المجموعة الكبيرة والمتباينة وينظمها في مجموعات :

الاولي : مجموعة القضايا التي تركز علي اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية .

والثاني : مجموعة القضايا التي تركز علي اثر الاتجاهات السكانية علي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

وتؤكد الشواهد التاريخية انه كانت هناك علاقة وثيقة ولا تزال بين التغير الديموجرافي وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال عملية التحديث ، كما تؤكد الخبرة التاريخية ان العلاقات بين التغير الديموجرافي وبين عمليات التنمية الزراعية كانت دائما علاقة وثيقة .

فلقد تميز تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسمات دائمة ومحددة ادت الي حدوث التحول الديموجرافي ، وبين اكثرها اهمية تيار الاختراعات والابتكارات التي ادت الي حدوث ثورة في العمليات الانتاجية ، ثم الزيادة المصاحبة في التعليم وتقدم المعرفة الطبية وتطبيقاتها والتحسينات في مجال التطعيم واجراءات الصحة العامة وظروف العمل الافضل والقدرة المتزايدة علي تخزين ونقل الغذاء ، وغيرها من السلع والزيادة في دخل الاسرة وما ترتب عليه من انخفاض في معدل الوفيات وبخاصة حديثي الولادة

ان كل مستوي عال للتنمية الاجتماعية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية) يتطلب حجماً اكبر من السكان وان الشواهد التاريخية تؤكد لنا ان الحجم العددي الصغير ونقص الكثافة السكانية قد اسهمت في اعاقة التقدم طالما ان الانسال السكاني يعتبر بمثابه مطلب جوهري لوجود المجتمع ومن ثك يعتبرايضاً اساساً في تنميته وكان اصحاب هذا الرأي لا يؤكدون علي الطبيعه في ذاتها وانما انصب تأكيدهم علي الجهود الانسانية في توفير الموارد من خلال وسيلتين اساسيتين : اذ تجعل التكنولوجيا بمعناها الواسع من الممكن الاستفادة من البيئة الطبيعية ، وبهذه الطريقه تسهم التحسينات التكنولوجية فعلاً في وجود الموارد الاقتصادية .

كما ان هناك وسيلة اخري لتوفير الموارد وذلك من خلال توفير راس المال الطبيعي وتنمية الموارد البشرية ذاتها

التحضروالتنمية في البلاد المتقدمة والنامية

تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصاية كلية في البلاد المتقدم والنامية .

ففي البلاد المتقدمة كان التحضر سابقا ومتساويا مع التنمية الاقتصادية وكان السكان قد نزحو من المناطق الريفية النائية بتاثير الاجور المرتفعة والمرتبات والمستويات العليا في المعيشة التي اتاحتها الانتاجية الضخمة في المدن .

وبينما ظهرت المراكز الحضرية في البلاد النامية نتيجة لسيادة وتاثير قوة ختلفة تماما ، اذ تتميز البلاد النامية بوجود المدن الرئيسية والضخمة علي نحو غير متناسب ، والتي لا تشبة المدن الكبري في البلاد المتقدمة ، والتي لم تكن محصلة للتنمية الاقتصادية القومية مثل تلك التي تنتمي الي النظم الاقتصادية الضخمة ، وهذة المدن الرئيسية كانت تسمح بعلاقات متبادلة بين البلاد الام وبين المستعمر

ومن التحليلات السابقة يتضح ما يلي :

1- يبزيد حجم السكان في البلاد النامية علي نظيره في البلاد المتقدمة بحوالي ثلاثة اضعاف ، بينما قدر مستوي المعيشة في البلاد النامية بما يساوي (2و) من نظيره في البلاد المتقدمة ، الامر الذي اسهم من جانبه في زيادة الهوة الملحوظة بين هاتين المجموعتين في البلاد ، علي ان البلاد المتقدمة لم تصل الي هذا الحجم لسكانها مرة واحدة .

2- يختلف التكوين العمري للسكان في البلاد النامية عن نظيره في البلاد المتقدمة ، حيث تزيد نسبة المعتمدين الصغار في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة وزيادة عدد الافراد التي تحتاج الي غذاء وقلة فرص الاستثمار الانتاجي وضالة فرص التعليم واكتساب المهارات .

3- هناك معدلات متعجلة وواضحة للتحضر والهجرة الداخلية في البلاد النامية ترتب عليها عة صور للبؤس ولظروف الفقر ، فلقد زاد التحضر في البلاد النامية ووصل معدله الي ثلاث مرات ضعف الزيادة في البلاد المتقدمة .

4- تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة ، فكان التحضر في البلاد المتقدمة سابقا علي التنمية او مصاحبا لها وحدثت هجرة السكان من الريف الي المدينة لتوافر الاجور الافضل ومستويات المعيشة الانسب المترتبة علي زيادة الانتاجية في هذه المدن ، بينما كان التحضر في البلاد النامية غير مرتبط بالتنمية ،

5- اسهم التحضر والهجرة الداخلية والدولية وما صاحبها من خليط سكاني كبير في تكوين سكاني متباين غير متجانس ، وما ترتب عليه كثير من صور الاحتكاك والصراع في كل ارجاء العالم

المحاضرة الثالثة عشر :

تم تقسيم العلاقة بين السكان والتنمية لاغراض الفهم والتوضيح الي قسمين : الاول عالج جانب السكان في علاقته المتداخلة بالتنمية ، وركز التحليل علي الحجم والتكوين العمري والتوزيع الريفي والحضري والقوة العاملة والبطالة واضحنا العلاقة المتداخلة بين كل عنصر بنائي منها وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث ان هذه الجوانب لا يمكن اغفالها في تصور السياسات الاجتماعية وضرورة الاخذ بهما معا لتجنب الكثير من المشكلات الاجتماعية .

الاستراتيجيات العالمية البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية

(ا) النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

وفي ضوء الهوة المتزايدة في مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية وبرغم التطلعات القومية للبلاد النامية وجهود المجتمعات المتقدمة في مساعدتها ، يمكن ان نفهم لماذا تصر البلاد النامية علي النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولقد اصبحت البلاد النامية نتيجة لوضعها الاقتصادي السئ نسبيا اكثر عدوانية في جهوده نحو تحقيق ما تراه بانه يعد بمثابه نصيب عادل في محصول العام .

ولقد اصبح واضحا بجلاء في المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست خلال عام السكان في الامم المتحدة 1974م .

وكان اول مؤتمر تشارك فيه الحكومات القومية واخذ ممثلو البلاد المتقدمة يحثون البلاد النامية علي زيادة جهودها في خفض معدلات المواليد ومعدلات نمو السكان واصر الكثير من ممثلي البلاد النامية انه بينما هناك اعتراف بالعلاقات بين عوامل السكان والتنمية الاقتصادية اصرو انه قبل او في نفس الوقت مع معدلات نمو السكان المنخفضة ، هناك حاجة الي تحقيق الي فكرة نظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتضمن ما يلي :

ولاشباع الحاجات الاساسية

يجب ان تكون الاهداف متمثلة في الوصول الي مستوي اولي من الاستهلاك الخاص والاجتماعي ويشمل الاول الغذاء والمسكن والملبس ، كما يشمل الاستهلاك الاجتماعي مياه صالحة للشرب ، تنقية البيئة ، وسائل النقل العامة ، صحة ، تسهيلات للتعليم ، وقد تشمل ايضا مستويات الاستهلاك الاجتماعي فرص المشاركة وتحقيق مزايا غير مادية مثل الحقوق الانسانية والتصويت في السياسة العامة والبرامج والواضح ان اشباع المتطلبات الاساسية في البلاد النامية يتطلب توزيع متساوي للدخل او علي الاقل تحسين نظام توزيع الدخل علي الجماعات ذات الدخل المنخفض .

كما يتطلب الاخذ بمدخل الاحتياجات الاساسية اهتماما مغايرا تماما من الذي اكدنا عليه في حساب متطلبات نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي .